







بازدید شد
۱۳۸۵

بازرسی شد
۵ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب نہایہ الوصول الی علم الاصول جلد دوم

مؤلف محرمه علی

موضوع: عینیت ۷۰۰ رحمت پرلین

خداوندی حسن بن یوسف بن ابی جلی



شماره ثبت کتاب

179.5

خلی - فہرست شدہ

۱۲۷۴۵

كأن كان معلوما لما وقع الفرق بين علمنا بوجوده وبين علمنا بالواجب
الاشتغال وانه لا واسطه بين الشيء واللاشيء في العلم بالاشياء
التي لا اعتقاد الثاني وقيام الاختلال فيه كذا كان محجوزا عن كونه حقيقيا
ليس أقوى من الحق بان ما شاهدناه ثانيا هو الذي شاهدناه بالاسم مع انه ليس يلحق بالحوال
ان محالنا على ما يشهد به كل واحد وهذا المحذور ثابت عند المسلمين والملاسفة لا يشك في كونه
مغائرا لما شاهدناه بالاسم يرد على المشكك في المشاهدات وانه يقال وان كان فادركا للشيء
يشع منه فقال لا يفيضه الى القلب ليس لا نقول لا نسلم كون خبره يقضي الى الشك
المشاهدات فان قلت انه وجود هذا فلما اراد هذا هو ذلك وليس يشاهد لكل حكم
يقع فيه الخطا ولا يلزم من الشك في المشاهدة دليل الاستشغال لا بدع الاثر لا هذا
الحجج ان كان بناء على ذلك الهال كان محال بالبرهان حاله بذلك الحجج والحوال لا يعرفون
هذا الدليل فكان محجوزا لا يحصل لهم ذلك الحجج و لو كان العلم ضروري جاصلا لم يرد الخبر
لم يخالف فيه احد لان الضروريات لا يتخالف فيها والحجج ووجه الاجمال ووجه التخصيص
ووجه الاجمال من اوجه ذلك تشكيك في مقابلة الضروري فلا يسمع كشيء الهبوطا منه واما
وجه التخصيص فلو جرت نية وانما للظن الظن في كل ضروري ذلك واختلاف الحكم الكلي
الاخبار المحسوس ليس محال الجواز وقوعه بينه لخلل اجتماعه على كل شيء معين وجواز الخد
على كل واحد لا يفتقر الى حواله على المجموع من مجموع والمجموع وان كان هو الاحاد لا لا كل
واحد ولا يمكن اجتماع الحكم الكلي على الاخبار ما يفتقر الى خبره الحكم الكلي اذ كان كل منها
يقيد العلم فمعه محال ونحو ان الهبوطا قطع في نفسه بغيره والضروري لا يفتقر الى
المبدأ اليك كجرتا والضروريات المحسوسة او التي يمدوها الاحياء ليس لا يشك في كونها
الناس في حال التواتر بعد العلم في الامور المحسوسة لا في المنهية المستفاد بالحوال
في منع التناقض سلبا لكن لا ينافي العلم الضروري فان الضروريات متغايرة والضروريات جاز
ما شاهدناه ثانيا مع ما شاهدناه اول الا ضروري لا يشك في المشكك المحذور السببه
الضروري الثاني عديم بالسببه الى الاعتقاد على جملة ما هو العلم العادي فانه ضروري الضرور
والاختلاف من المكابر لا يقع الحكم الضروري بخلافه السوسطانية الحجج الثاني في العلم
المستفاد منه ضروري انما هو العقل على ذلك وقال ابو الحسب في باب القسم اليه المعنى
والحجج في الخوازي والدقاتر الاشياء انه كسبي ونوقد المصنف فيها ثانيا وجوده او كذا

نظريا لما حصل لان كان من اهل النظر والتأمل والحيث والتأمل باطل فانه حاصل للصانع
فيكون ضروريا اعترضا به ابو الحسب في المتيقن معنى واحدا وهو ان الدليل ليس لا يفتقر الى العلم بالحوال
المختبرين هذا امر حاصل للعامة والمهاجرين المحصور علوم كبريه لهم ومع ما دون علم السليم
علوم اخرى فربما اذا كانت معتد بها فانه في الطبع وان عجزوا عن السبل العاصه كذا في العلم
ووجود الصانع والاستدلال على صيانه وسياق بيان عجز الدليل لو كان كسبي فانه لا يفتقر الى العلم
بوجوده كذا في تعداد الابدان الثانيه عديم واثرا لاجبار عليه مع انه لا يجد من سانه فكل من
فيما يتأسس به العلوم المتقدم عليه ولا يربطها المعنى اليه لو كان نظريا لوقف في حقيقته على المبدأ
سبح العلم غير التواتر لا يفتقر الى السببه وهذه هي امانة الضرور كذا لو كان نظريا لكان الامر عليه كافي
سبل الطيات بحيث لم يفتقر ذلك على كونه ضروريا كذا لو كان نظريا لوقع في اختلاف بين العقل والوجدان
كذا في ضرورة الاجتهاد القائلون بان نظري بوجه آ كذا في ضرورة العلم باختلاف بين العقل والوجدان
كسب خبر التواتر لا يفتقر الى القوة على جهه الاستغفال وخبره يتناول به هو ما تامل او ادرك العلم بخبر الله ورسوله
نظري فالما تامل ولا داني اول حجج استدل ابو الحسب بان الاستدلال ترتيب علوم ليس يصل الى العلم
توقف وجوده على ترتيبه فلو نظري والعلم الواقع غير التواتر كذا في سانه انه انما يعلم غير
لو علمنا ان المحذور خبره عديم على علمه لا يفتقر الى السببه وانه لا داعي الى الكذب فكل من لا يكون كذا فيكون
ومما اختلف في هذه الامور لم يعلم صحة الخبر وهذا هو معنى النظري والحجج عن المانع في الملازم
فان كبريات الضروريات قد اختلف العقل فيها المالمصور فهم من تصوراتها او لعدم اسبابها عنهم
كالاجبي واللاطروش وعن المانع فان خبره انما يقال ورسوله موقف على العلم بها وهو نظري وكذا كان
توقف علمه نظريا وعمره ان كذا في ذلك فيكون من هذا الوسيله فيه وهذا الترتيب الحجج
الثالث في احتجاج من ادعى الاكساب ايتم ابو الحسب على ان خبره انما هو
بانه لو كان كذا لكان المحذور امان بخبره ومع علمهم بكونه كذا او لا معه والتأمل في سببه باطل فانه لا
مثله واذا بطل كذا وجب ان يكون خبره كذا فان خبره انما هو الاصل الاول فلا يتم ان قصدوا ذلك لا في
ومرجح لهم حصول الفعل العائد مع ثبوت الصانع وهو الكبر الذي هو وجهه في وجهه صانه و
الدواعي في صانه محال وان قصدوه لعين فاما نفس كونه كذا وهو محال لانه محذور لا داعي واما غير
فاما ان يكون دينيا او نبويا وعلى التقديرين فاما ان يكون دينيا او نبويا وعلى التقديرين فاما ان يكون
كلهم كذا ولا داعي لاحد من هذه الاقسام او يفتقرون فيه وعلى كل التقدير فاما ان يحصل ذلك الدواعي
بالمشاهدة او بالتأمل ولا فاسد كلها باطله اما اشتداد ادعيه الذين قلنا في كذا فكل من يفتقر الى العلم

واصل

[illegible]

بيان للشرطية انما لا يشرع الا في حق من اهل العقول الا المتفهمين او المرسلين والمشافهين معه ومن
الجميع والمرسله اما المتفهمون او المتفهمون والادراك متبعه من العقل فمفهوم الثاني ولو لم يكن هذا الواجب
مقبولا لما جمعوا مع التبع والرسالة الى جميع المتفهمين اعني من كان له الفهم والادراك والجميع
اليه كل من يعرض واجبا وان كان له عجزه كلف ما يعجزه وليس كذلك بل ان هو كلفه التبع الى ان
يقدر على الملازمة بالمتفهمين او بغير التواضع وكما قلنا وادركنا اننا كلفنا بالمرسلين ان يتفهموا
واما بعد علمه به فلا فقه فان الوجود في البلاد البعيدة وبجزائر المستعجم ولا سبل الى العلم
لم يكن التبع اليه كلفا فبذلك لم يوجب له ما كان كلفا بل ما كان له وليس بمجمل ان يستعمل عليه
عنه بالمتفهمين الى العلم كلفه تعالى وما كان له ان كان له علمه ولا علمه بالمتفهمين بل بالمرسلين
والتواضع المتفهمين وهو وجود اللطف المستعمل الى العلم في فهمه وعرفه في الادلة غير الواضحة من
اشارة الحكم لتفهم شالوعه والى وجوب العلم والنظر في الطبيعة الصورية الى العلم في العلم
أحواله لتفهم والافتقار اليه ليس له يعلم ان يعجزوا الى العلم وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا
ان يعجزوا وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا
المعنى ليس انما يتفهموا وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا وان لا يعجزوا
عليها العلم الطولي وانما يعجزوا عليها ذلك في المثال باطل حكما المقدم في لوجار المتفهمين
الواجب في الزعم في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين
الذي يجوز كونه باطل في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين
المفصل المقتضى انما لا يقول كونه العلم صاهيا اما ان يكون سببه في العلم الواسع والاولا باطل لان
لوجار ان يكون طوطا في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين
منه تفهيم ان يقول المفضل ان انما في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين
واما الثاني فاما المفضل وصف المفضل انما في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين
اذا في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين
وهو مقتضى في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين
ما في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين
وليس الواجب انما لا يجوز تقليده في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين
الاصول في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين في لوجار المتفهمين

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الكيانات كالقوى والطعام فيا سرتعا وقيل ان الدليل المصلح الى الحق ويطلق الاصل كذا وقال ابو هاشم
انه عباره عن جمل الشيء على غيره فاجازته عليه وليس جامع لخروج القياس الذي مرغه معدوم منجلا
فانه ليس شي ولا جمل الشيء على غيره فاجازته عليه قد يكون مرطبا جامع فلا يكون قياسا وقال القائل
القياس ان جمل الشيء على الشيء بعينه كونه مصر من النسب وهو باطل بالقياس وقال ابو بكر البصري
انه يحصل حكم الاصل في الفروع لاشتمالها على الحكم عند المختص وقد نزلنا عن طريق القياس
اعرضت فيه ما لا يقتضيه من قياس العكس قياسا وليس هو يحصل حكم الاصل في الفروع لاشتمالها
على الحكم واحدا قياسا بالنسبة قياس العكس قياسا بامان الجواز لغوات خاصه القياس فيه وهو ان
الفرع لما يشتمل على ما يشتمل عليه او لا يشتمل عليه فيكون الحكم الاصل ملوكه ولا ان يحصل الحكم
في الفرع هو حكم الفرع ونسجه القياس ونسجه الشيء لا يكون هي نسبة وفيه نظر وان حكم الاصل لما كان
شاملا لفرع الحكم الفرع في الفروع صحيح اطلاقا لكونه عليها وقد عرفت الشيء فان كان قياسا لفرع الحكم
بما هو المسمى بالعلم عليه وقال القائل بولكر واختاره جمهور فلا شاع انه جازع معلوم على علم
منه انما حكم له انما او منتهى عنهما فحكم اوسع او منتهى عنهما ذلك المعلوم لسانا والموجود والمعدوم
والقياس يجرى فيها ولم يذكر الشيء لاختصاصه بالوجود ولوردة الفرع او هي اختصاصه بالوجود
فلا بد من علم بان يكون اصل لان القياس المستوي ما ناسخ من لوردة ولا لولا الاصل كان انما
الحكم في الفرع يجرى حكمه ايضا الحكم فذكر شيئا وقد يكون قياسا وايضا جامع قد يكون قياسا
يكون شيئا شيئا وكل شيئا قد يكون قياسا وقد يكون قياسا وايضا جامع وقد يكون قياسا
ان اردت تحليلها على الاخرى فان قلت في قولك ان كان قوله في قياس حكم لها او
عنها حكم او غير فائدة وان اردت غيره فبينه وان اردت اخرى فبينه وان اردت اخرى فبينه وان اردت
الراد منها شيئا اخر لا يجوز ذكره ويحكم القياس لتمام ماهية القياس من دونه فقولنا انما لا يجوز
ذلك في الحكم قوله انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم
باطل فانما القياس فرع من الحكم الاصل فلو كان استثنى من الاصل فربما علمه وانما
القياس اهم من الحكم او منتهى عنهما فحكم اوسع او منتهى عنهما ذلك المعلوم لسانا والموجود والمعدوم
اندرج فيها الحكم لكونه المذكور في قوله من حكم او منتهى عنهما فحكم اوسع او منتهى عنهما ذلك المعلوم لسانا
التعريف نافعا لانه ذكر من الحكم وعدمه لم يفرق بين الصفة وعدمها ولا يخلو لغيره انما هو
القياس انما القياس انما القياس انما القياس انما القياس انما القياس انما القياس انما القياس انما القياس
لجواز الجمع من كونها شيئا ونسبها للحكم او الصفة لوجود ماهية القياس مستند على ما

بما جامع
بينها

تعميم

من ذلك الخيارات وان كان لا يتقدم فيها ما ساقه عن ماهية لا يقتضيه بحق ماهية والنت
القياس لوجبه كراهي او لوجبه ذلك جميع الخيارات والجامع بالقياس الى الحكم والصفة ونسبها
نسبته الى الوجوب والخطا عنهما والوجوب ينسب الى المصنع والمضيق والمخير والمخير والمخير
كله او لتمامها وما هي كل شي بعينه والاشتمال بان في النسب فلا يجوز قوله في كذا قياسا كذا
بحكم من احد هذه الامور حكمه مع عدم الاصل في القياس لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك
منه انما جامع ويكون ذلك الرأى لرأى ان القياس لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك
البيان ولا فخر من كونه شيئا قياسا وهو خارج عن التعريف لان قوله ما جامع محتوي القياس الصحيح
انما جامع ما جامع حكم القياس الصحيح فاجازته ما جامع في قول المختص فان القياس انما هو
فيه جامع في قول المختص فان لم يحصل به بعد الاصل واجب انما لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك
مطلقا وقد عرفت في انما حكم او منتهى عنهما الى ذلك فاصل ذلك الحكم وادناه وذلك ما ساقه
وقد عرفت انما الحكم في الحكم والخطا عنهما وعرف ان القياس في حكم ما اصل فرع جامع وحكم الاصل
في غيره ونسبها الى مجموع هذه الامور لعدم وجوده على خلاف ولا على الفرع بل هو فرع على الحكم
العلم من الاشياء لثبوت الحكم في الاصل للاشتمال عليه ولهذا قيل ان احد قياسات حكم لها او منتهى
بما جامع والوجه انما جامع ذكره القياس والمير هو نفس القياس فلا يكون في الحكم في الاصل ولا في الفرع
بل في العلم ولما ثبت نفس القياس في الاشياء والمير هو نفس القياس في الاشياء والمير هو نفس القياس
لما ساقه من اسناد الحكم الاصل الى القياس فلهذا عرفت انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم
انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم
في الحكم في ما هي القياس لكونه لوردة من القياس على بل الى العلم والقياس في الاصل
للاقسام وفيه نظر فان الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم انما الحكم
الطريق على شي وعرف ان القياس والتعريف قد يكونا على علم على علم ما جامع بينهما وما
وقع في الردد بحرف او ذكر لوردة البيان وعرف ان الراد بتحديد الصحيح اعترض على احد
الصحيح في الفرع قياسا واما انما فرع على القياس احكاما وليس ذلك في القياس لان صحيح الدليل لا يور
وكا فيه واللائق الدور فلهذا من اجازته انما الحكم في الفرع ونسبها عنده القياس لكونه
فيه وهو متفق وقد عرفت انما الحكم في الاصل في العلم المستفاد من حكم الاصل في العلم المستفاد من حكم
جعل احكاما القياس استثنى من الفرع والاصل في العلم المستفاد من حكم الاصل في العلم المستفاد من حكم
الاستثناء حكم الاصل عباره عن شيئا الحكم في الفرع فان ورد عليه الدور ورد على غيره

كالحجج والعتق وغيرها ذوات من تركها وتحت على ذلك ان عليه التحريم الاستانار المتفق
 وقوع الفتن والقذارة وعلما عليه كلما سادك في ذلك وان يكون من سائر فروع ولكن سمي
 عدلا لما حيزه له من القياس بعد النظر وكما جاز القيد الظن والفتوى وانما جاز في
 الواحد عدلا لما يليق به والرجوع الى القويم في قوله لا يوجب قوله العالم على القيد في
 القياس لعدم الفرق بين الاورج القيد القياس فيه صلا لا يحصل بدونه وهي زوايا المجدد
 اجتماعه داخل مكره ونحوه في استحراج على الحكم المصنوع عليه لعدم الجواز في قوله لا يوجب
 انه ثوابك على فقد نفسك في اجتماع المانع بوجوه اما ان الظاهر من سبنا لاجرام الشئ وجله
 منبه على استواء المحلفات فخلاصه العاقلان تحميمه فيع القياس انما المقدمة الاولى فانه
 فان بعد ما راسه ولا يمكن استنوع ونعم مع استواء الحجج وانما في قوله لا يوجب القيد في
 ستم وشر القيد على البناء وحيل القيد في رابع ان ليس جازما لا يحصل بل يرد في ستم
 الحاشية دون الفصل في الجواز والفتح ابرهته واولي بالسطر عنه وهي امر اساع السبع على
 وارج اساعه على التهمة الصعيب ونقص الراسد دون الثانية من الثانية واسطة الطول
 عن كافي في اوجبه في الفصل والصلوة اعظم قدما منها وحمل كونه الصفة السوهاج
 من كونها كسما لا تحصر وحرم الظن في السور المحجوز السوهاج انها مع انها لا تشر الشايات
 القيد القياس انما يحتمل مع انها لا تشر وقوع سائر الدليل وعناء عامة الدليل
 بالفتن بالزنا ولم يجلد بالفتن بالزنا وقوله الفصل والقيد متاهدين اوجبه على الزنا
 وهو دونهما وحله نادرا في الخارج وعناء فادى القيد الصفة اوجبه على الصفة الموجب
 عنها فزوجهما لعدم عرق في الاول من الموت والطلاق مع ان حال الزوج لا يختلف فيما قبل
 استواء الامم بحسنه وكثرة المطلقة ملتجئ في اوجبه غسل اعضائها الطهارة كالحجج وارجح
 مع ان غسل ذلك المكان ينبغي اذا عده قد ساء القياس على الاصول انما لما في الحكم والمصلحة
 في غسلها وما في حكم اسع الطوليه والا لا يصح القول في الاما لان في جميع من المحلفات على الصلوة
 ملما في شئ من ذلك على اهاد لا الحان ومن حجه الظاهر على اسوة القياس في شئ من الجواهر
 لا الصلوة وطهارة الشايات في حكم الما بين واقعة الصفة فادى وارجح انما في الحكم على الجواهر
 من ان الظن لا يبرهن القطعي في انما بين القياس اذ اسلم انما لا يفرق على ما كان عليه انما لا
 لولا ان تعلم من الظاهر القياس لولا بده وباعز وسامع الاصل بقية القياس القياس انما في
 ملاحية في القياس ولا ناعلم ان هذا الحكم جازم بعد ما في الكار والاعلى فانه فيجوز انما

[illegible]

فقد العرفان من غير مطلقا وانهم يشاهد المصلحة العرفية على إطلاق هذه المصطلحات
مفعولها بالعرفان يكون محرم المانع من موضوعها بحسب العرف المنع من الايمان المسامحة العلم اليه
اعتراض على ان انزال القياس على حكمه في الاصل وهو شرط في المانع فان لا بد
وان يعلم شيئا بحكمه العرف ومنه يلزم وهو الذي يكون احد عند منتهى ذلك المصلحة والمصلحة
في هذه المسئلة من النوع الاول فلم يفتح احكامه القياس الطبعي فيه وهو انما هو شرط في
ان قوله ليس له عدي حجب منتهى الاكثر من حكمه لوجود المحبة فيه لا ما تقتضيه لعدم كونه له
لا يملك فتيها ولا علمه منتهى ليس له شيئا لفته وان كان المعنى في المانع عدي العلم الذي هو على
الموازاة والظلمة في شيئا وانما حكمها فيه بالمثل العرفي للضرورة ولا ضرورة في شيئا وفلان
منه على قطار منتهى كونه منتهى على ما دون ذلك قوله فيه اما بوجه لا بد من فيه من شرط فان من
يخرج هذا النوع عن القياسية ويجعله ذلك على محرم انواع الاذي بالعرف الطاري لا يجعله على
الحكم كما معلوم لان لا علمه هناك ولا قياس فكيف يكون يقينا ولا يفتقر الى موضوعه وانما هو شرط في العلم
الضروري حاصل بحكم الضرر من محرم القياس وان منع من القياس الشرعي وحجبه فكيف يكون القياس
يقينيا جديدا الا ان منع محرم المنع من المبدأ القياس المانع ذلك ما لم يبق احد يقول ان ليس له
عندي حجب منتهى الاكثر منها لوجود المحبة فيه ليس بحكمه لان لا يفتقر الى الادعاء وان لم يكن محبة وجود
فيه اذا انما هو حجب منتهى القياس في القياسية من حكم الاصل والنوع
تتوزع حكم في الاصل ان كان تعلما استعمال ان يكون حكمه في النوع اقوى من لا يفتقر الى الضرر
لم يكن يتصور حكم في النوع قد يكون اقوى من يتصور في الاصل كقياس محرم الضرر على محرم القياس فان محرم
الضرر هو النوع اقوى من يتصور محرم القياس الذي هو الاصل في نقطة فان محرم القياس يسمى
في الاصل من ان الحكم في النوع اقوى وهو مضاف الى اقوى ولا سيما القياس في دور قد يكون اقوى
كقوله عليه السلام لا يثبت احد في الماء الا كذا ولا خلاف من حكم الاصل والنوع وهذا القياس القياس
معنى الاصل وقد يكون دون ذلك جميع القياس التي مسكها القياس في مطالعة وحسب رتبة
الفتن من مقادير وحصل رتبة في محرم محصوره لعدم انحصار مراتب الفتن فلهذا
بطلان العمل بالقياس انما كان مقصودا على علمه وجه القياس القياس ان كان له ولا بد من بيان رتبة القياس
وبعد من العمل بالنوع عليها وبطلان ما عداها من المستلزمات بالقرائن التي يبينها الحكم في كل
القرائن وما يحسن في محرم محرم من انما هو العمل في القياس
الثالث في طرق القليل وفي مباحث الادب في امكانه اعلم ان

بغنى

عوض

البحر

في

محل

ال

حاصل القياس يرجع الى اصله في الحكم في الاصل فيكون كذا وتكون في الوصف في النوع والاول
اعطيهما وقد نازع في ذلك نفاذ القياس فيقال انما ان يواد العلم الموقوف في الحكم انما يكون
داعيا للشرع في اياته او ما يكون معوقا له او معني رافعا له لان العلم الاول بطله وكذا العلم
لعدم اناؤه تصوره انما قلنا ان ليس المراد من العلم الموقوف في الحكم والموجب له ان حكمه تعالى عند
الاشارة خطابه الذي هو كانه القديم والقديم يستحق تعليله فضلا عن ان يعلم بطله في علمه
قوله المخذلة الاحكام امور عادية لا افعال معللة بوقوع تلك الافعال على حاجات مخصوصة بنى على الترتيب
العقلاني وقد انكرها الاشاعرة فلا يلزم منهم نسب العلم بالموجب وايضا الواجب على مقتضى القياس
تركه واستحقاق العقاب وقد تنويع لانه ينقض الاستحقاق وتركه هو ان لا يفعل وهو عدي فيكون
ذلك الاستحقاق معللا بهذا الترتيب على العقل القديم وهو محال لان العلم لا يجوز ان يكون العادة لا يستحق
عز وجل التي وفعل صده ما اذا ترك الواجب فعل صده فاستحقاق العقاب على فعل الصده وهو في الاصل
هذا الاستحقاق على ما يري له في هاشم وايضا يحسن وانما هو الحجة في العلم في العلم والشرع في العلم
فعل الصده لم يستلزم الاستحقاق بالواجب لم يستلزم استحقاق العلم والقياس فانما المستلزم بالواجب
الاستحقاق هو ان لا يفعل الواجب لا يفعل صده وايضا هو كانه للعلم الشرعي منزه لم يفتقر الى العلم
الكثير على الحكم الواحد وانما لا يطل بالمقدم مثله بان الشرط ان المعلوم يجب عنده وجود العلم
فبما تنفي عن غيرها فلو تعدت استغنى في كل مقتضى العلم الآخر فيكون يحتاج الى الكل وايضا حاله
عنده وهو محال وبيان بطلان الثاني انه لو زاد او ابدل او نزع كان كل منهما على مثله في الحكم وهو
واحد في النوع اجتماع المثليين في تقديره وقوعه في المحال من جهة اخرى وهو امتناع ترجيح اسناد احد
الحكمين الى وجهي العلمين غير مرجح وايضا ان العمل بعد الغدوان في وجه لا سيما العلم في
والنصارى كان غفلا لا يكون فكلما عدا غدا وابع لفة الغد وانته صفة عديته لان معناها انها غير
مستحقة كان العدم جزاء من علمه الامر الوجدي وهو محال لا يجوز ان يكون شرط لحدوث الامر الموقر
لان العلم لم تكن حاصلة قبل حصول هذا الشرط ثم حجب عنده قوله في علمه امر جازي لان
موقوف وهو الشرط فلا جعلنا الشرط عدا لزم تعليل العلم بالعدم وهو محال اعني بغير العلم
بان هذه الاشكال انما هو شرط على تقدير جعله لادوات موقرة لاذ انما لا يعلم ونحن نقول كونها
عللا او تفتق لها بالشرع من لا توجبها على الاحكام بل جعل الشرع وعلمه قوله العرفي وهو باطل لانك
ان ادوت فتجعل الزنا موجبا للرجم انما هو شرط في انما هو شرط في العلم او في وجه الشرع في علمه
لكن يجمع حاصله الى كونه الزنا موقرا وهو غير ما يحسن فيه وان اردت ان تجعل الزنا موقرا في وجه الشرع فهو باطل

هذا الاستحقاق على ما يري له في هاشم وايضا يحسن وانما هو الحجة في العلم في العلم والشرع في العلم

فعل الصده لم يستلزم الاستحقاق بالواجب لم يستلزم استحقاق العلم والقياس فانما المستلزم بالواجب

الاستحقاق هو ان لا يفعل الواجب لا يفعل صده وايضا هو كانه للعلم الشرعي منزه لم يفتقر الى العلم

الكثير على الحكم الواحد وانما لا يطل بالمقدم مثله بان الشرط ان المعلوم يجب عنده وجود العلم

فبما تنفي عن غيرها فلو تعدت استغنى في كل مقتضى العلم الآخر فيكون يحتاج الى الكل وايضا حاله

[illegible][illegible]

[illegible]

فالطول في القصر والسواد والياض ويكون صفات لغتها بالاحوال والنسب كذا في بعض
 ايات الحكم بعداء كائنا كان مع الغائب بيع عتق في الاصحح مع طاعة الهوى والانتفاع الماء
 فان عدم الدور وان استعمل على بيع حاله لكن قد اشترى ايات الحكم في الاصل بدونه وهو الجوز
 لتسليمه واقسامه او بعهدة اعدم التأثير في الوصف بان يكون الوصف الماحوز في الدليل طرعا لا
 صاحبه فيه ولا يتبدل فبان ان صفوه الضحى ملوه لا يجوز تغيره فلا يقدم في الاصل على هذا القول
 فان عدم القصر وصفه في كسبه الحكم المذكور في عدم التأثير في الاصل بان يكون الوصف قد
 استغنى عنه في ايات الحكم فحينئذ قلنا لا يتخلل مع الغائب بيعها في قياسا على المسك القاتان
 غير التسليم استعمل بالحكم وقد اختلفت فتواه فزاد ابو اسحق في التعدي به وراعيه لانه اشارة
 الى عدم الحرية في الاصل ولا يتبع لظن الحكم بعين من فقهه جاعلي استماع القليل بعين
 سبائحه عدم التأثير في الحكم بان يدركه الدليل وصفه لا يتغير في الحكم المحلل كما في مسألة
 المردى اذا اطلق ما لانه دار المحرم فكون افعلا مالاية دار الحرب فلا ضمان كحكمي فان
 لا ان كان به دار المحرم في كذا اثره في غير الضمان فزاد استواء العاقبة في الامانة وهذا
 مرجع الى عدم انقضاء الوصف بالنسبة الى الحكم ان كان طرعا او في سوال الاعا كان مؤثرا
 كعدم التأثير في محل النزاع وهو ان قلنا الوصف المذكور الدليل لا يرد في جميع صور النزاع
 وان كان سببا كالوقوع في مسلة والارباب ابرزوه في نفسها وغيره كقولنا في انما كالمورد
 فان ردوها في نفسها من غير كونها سببا لم يلحق انحرافه لا يغير في جميع صور النزاع حيث
 النزاع وقع في التوقيع من كونها وغيره واختلفت فتواه ايضا موده فم جاعلي منع حوار الغرض
 في الدليل محطفا وقبله لم يمنع وبصل احرون فقالوا كل من جعله المتدخل وصفا في العلم
 اعمره بطرده فهو مردود وان لم يكن كذلك فهو مقبول واذا بطل القسم المزاج وهو
 عدم التأثير في محل النزاع ودفع حاصل المال وهو عدم التأثير في الحكم لعدم القاصر في
 الوصف او لا لانما من سوي عدم التأثير في الوصف وهو الاول وعدم المانع في الوصف وهو الثاني
 والاول راجع الى القامنا به الوصف وسؤال المطالب يعني غير حواجره فلا يحتاج الى عدم
 التأثير في الاصل رجع الى المانع في الاصل وحواجره وان دعه هذا كله فقد ذكرنا اربعة اوصاف
 التي لا يساسس الحكم الدليل عقدا ان يكون مشابها لغيره في المانع في صورته البعد او وجود الشرط القاتل
 فيها البعد دعه البعد ومثله الوصف في العينة الدليل في بعض صور التعلق كما في مثال اثره لا

هذا الجواب فمسألة المدين ولا يجوز عدم الثابت اذ هو مستقر في اشارة الحكم اما القيد
 دفع العمل او لصداق العمل **الحجة الثالثة** في الحكم من العمل لانه قد
 دافع اول الامر الى العمل واخره الى ارفاهه فاصله شد من الجبر بخلطه الى ارفاهه وقد تم جعل
 المحكوم عليه حكما بان يحكموا عليه مع بقا الكسب وانما في ارفاهه العمل اذ لا اصول في ارفاهه
 بطلان العمل من غير ان يكون الحكم في العمل بغير العمل بغير العمل بغير العمل بغير العمل بغير العمل
 المحمود هو العمل في ارفاهه كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 والكل في العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 هو صورة ارفاهه العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 فعلى العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 فاحصنا في العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 على عدم الاستمرار في العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 المحكومة في العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 دون التمسك به وقيل يجب العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 مع التمسك بالعمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 استلزام العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 محظوظا بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 انما في العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 الحكم في العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 واما ايراد استحسان الحكم في العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 العقل في العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 فقولنا يعني باستيفاء الحكم عند استيفاء العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 لم يرد في العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 الحكم في العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل
 الماهية المحظوظة على العمل بغيره كغير الخراج وهو بغيره وهو باطل لان ارفاهه العمل بغير العمل بغير العمل

[illegible]

هذا يمكن أن يحار عن القول بالوجه الاعتناء الأول أن بين أن المستثنى من المخرج ومنه شأنا
بين السطوح أن بين أن يحمل التراجع لأن من زيد دلالة له الأثر أن يكون الغرض قد ساعد على
المتقبح لوجه الغرض وكانت المواضع التي يوافق المستثنى عليها متغيرة والشرط متخففه فإذا انحل
كذلك المنع المذكور ما عدا ذلك من الحكم المتتابع وعن ذلك أن يكون له أصل في المعنى غير أن
عنه عن مجموعها **الباب السادس في الفرق** والظلم في شيء على جواز نقله إلى حكم الآخر
باعتباره وعدمه واختلف فيه ما بين فقال بعضهم أنه لا يخرج عن المعارضة ولا الأصل والفرق وعد بعضهم
أنه عار عن مجرى الأمر حتى لا يواضع على إيجابها لا يكون فرقاً ولهذا اختلفوا فيه من أن لا يخرج
لما فيه الجمع بينه وبينه من المعاصرة ولا الأصل والمعارضة في الفرق وهم قال بمتوله واختلفوا
مع ذلك في كونهم ليسوا أصولاً وأجداً كما في التبع أن هو إلا أن يجوز الجمع بينهما فيكون ذلك الفرق
وقال بعضهم ليس هو إلا الأصل لا يحدده وهو الفرق وإن اختلفت بينهما وقال بعض القضاة ليس هذا
سواء الفرق وإنما هو عار عن شأنه في الأصل لا يحدده في الثاني ولا وجوده في الفرق فربح جعله
اللائق استقاعه الأصل في الفرق وفيه ينفع الجمع ورواه عن علي بن الغفاري لا يخرج عازراً
المعارضة في الأصل في الفرق وسبب ما في الأعراف أن الله تعالى **الفرق**
الخامس فيما يقع التحليل فيه وما يقع فيه ما يقع التحليل الأول في التحليل
بعلين وفيه مطلبان الأول في قوله في المصنوعة لا خلاف في جواز
تحليل الحكم الواحد النوع بعلين منه في كل صورة بعلية وانما اختلاف فيما إذا اتحد المبدأان
المصنوعة فقد جوزه لا كذا في منه الفعلي أو كذا في كونهي لجميع الأولين فإن القول بالفرق والفرق
كلاهما لو كان قد كان مستقلاً محل التحليل ومنه في جزمه اجتماعه وجبده إذا وحل دفعه كان
حل الأمر مستقلاً بما كان عليه لعدم الأولين **باب السادس في جزمها** لا يحد وهو خلاف الإجماع
القول هو المطلوب كذا في الأمرين في دفعه وجب الوضوح واستوى لإزالة على الصغر المجهول
وتحريمه الوالد المصنف وتخرج وطى الجاهل في العدة الجمية ولفظ كين والأعراف في جزم
ألا سبب وحده الحكم فإن حل التحليل فيسبب الورد عن حله بسبب التحليل فإن الأول فسقط عنه
دون الثاني والثاني فسقط لغيره الأول دون الأول وإذا تقاربت على عدم تفاوتها على الورد
ما يفرضه لا بد من شيء إذا انما أحضرت الوقت الموجود وان عرفت أن الورد وأن الحكم المتقبح
أجابه يجوز أن لا يرد الفقه عند المتقبح بسبب الورد لا يمكن للورد استقامته ولو لم يكن عليه

البره اولاً فان مقتضى اعتبار الزعم والعرض القلي لا يعمله بل لا ياتى به الظاهر اعني الموقر فيقول
لا شك قولك وبلي الدم مسئلة باسقاط احد كائناً كان مجموع بل هو ممكن من الارواح الجسدية
وادار له ذلك السبب من الانسار كحكم اليه فاما رد الحكم بنسبه فتخرج وتبين ان ذلك الرد
لا يكون له في الاصل بل ومنه ان عليه ان لا يارجل اليه في قولك لا ريب وهو محال لان الزعم لا يتصور في المحال
حينئذ ومن سبب ما يتكبر لعدم النفاذ من هذه الامور فيجب اجتماعها ومن سبب الظاهر في عدم
ذلك الجواب ونسبه نظر الى ان ما في قولك الحكم الواحد على وجهه مع عدم الممانه بهما لا يكون
مطابقاً وعدم الاتصاف لا يستلزم امرًا محالاً فكذا في سبب الظاهر على ان يكون في سبب ما في
الظفر في هذا عدمه وهو محال وما في قولك لا ريب في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب
امر محال في ذلك الامر كذا في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب
لاستيفان في الاثبات من الامر وسبب نظر مع الاجماع على العليل في الخصص صواب في المانع لا يكون
وقد انشأ في الامر وهو ان كان في الامر من ذلك لا شك في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب
الامر به محال وان يكون من الامر في ذلك لا شك في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب
في الخرد ان يكون من الامر في ذلك لا شك في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب
سواء وجد العلة العدمي الذي هو عدم الارواح ولا وجهه نظر الى ان اسناد العلة الى
فان لا يلاحظ عدم غيره فتكون العلة ثابته مع حصول غيرها فيقتضي التخييم واجتياز الاخرين بوجودها
حماز لتخلي الحكم الواحد بل يقتضي ان يقتضيه العلة لان الحكم اذا امتنع عليه علة فيقتضيه
فاما وجود واحد منها فمع حصول الحكم فاما وجدت الثانية بعد ذلك فاما وجدتها
مسألة الاول لجميع الملائك وانما وجدتها في اول يوم بوجه من الهم النفس لوجود العلم من دون
ذلك الحكم في العلة الشرعية فوجه جعل الشرع انها موقوفة فاما اجتماع على القول الواحد علان
فانما ترك في واحد منها وبعض ذلك الحكم لئلا يصح الحكم ولا لا يخرج لغير ما عاين عليه الحكم ولا ريب
فانما جاز في جيبه مع حصول الامر وانما في جميع الحكم لئلا يستغنى عن وجودها لا في ما في سبب
استعمال قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب في سبب قوله لا ريب
حكم الواحد لئلا يثبت سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
والشي الواحد قد ثبت في نفسه وهو محال فاجب عننا بان الحكم كالحكم في العقل الساتية
انما في حصوله بل لا يقع اذا ثبت في العلة بالمرأه اذا ثبتها بالمرأه فلا ريب في سبب قوله لا ريب

الحكيمن في سائر هذه النسخ لكن يجمع أن مع امتزاج العلة دفعه إلى الابدان فيكون هو المحال للمع
 ح سلبا الاثران فيكونوا امتزاجا باسرها في امر واحد هو العلة فيكون العلة واحدة سلبا
 عدم الاشتغال للبحر فيكون شرط كون كل واحد على نفسه امتزاجا في امر واحد هو العلة
 شرط الاستقلال بالعلة فلا يكون كل واحد معناه أنه عند الامتزاج يلزم كل واحد على الآخر
 في العلة والمجموع العلة الثالثة سلبا للبحر فيكون الصغر في حجمه الحكيمة فان العلة
 بما لا يورث الخلق بالورثة لان حق الامم منهم لا يمتنع على الشيخ والمصنفين وحق الله تعالى
 منزه على المساحة والمناهضة من جنس مصر والامم يعرفات حقه دون الله تعالى والعبادة عن
 الاممات متعده ولهذا لا يورث احداهما اربع خاصة عند بعض المتأخرين والاولا على الصغر
 المحيوس مستدالي الصغر لكونه على كونه لعدم العلم به لا يعرفه من تحت كماله والله الموفق
 مستداليه الاولاه دون الرضا في سائر العلة والوطي من تحايف العلة المحمدي عن حق الحق
 وانما المحمدي من تحايفه بالارادة والادي في حق العلة بطول العدة وحق المحمدي اسناد العباد
 وبسبب احكام متعده لاحكام واحد والحوادث غير ان ابطال احكاما لا يستعمل الواحد او اربعة ودون
 منتهى عشر شرا بوجه تمامها والاول حرمه والناظر في ذلك ما لا يحصى من اوجه والآراء
 واحدة ولا خلاف فيها الا في اربعة النسخ فيكون الفعل الواحد هو امتزاجه وطلو
 وفيه محذوران بعد ان يجعل احد حيا فيكون الشجر الواحد صباح الدم حيا في وقت واحد
 وان من جهة ثالثة قال لما سئل الفيل بان الفعل طلال من جهة حرام من ارضه يقول لا ينبغي
 الكل فزال الشجر منك من جهة الفعل ولا يصدق عليه من فعله لصله وهذا المعنى انما يتحقق
 فيبقى وجه يقتضي المنع اصلا باليسر بشرط اجماعه ان يكون في حكم جمع حيا لان العلم حرام من
 حذوة وعوضه ولو جرد لا يقتضي الحزم وانما في هذا فعله في العلم على هذا الوجه فيستحيل ان
 يبعد وان هذا لا يخلو مستحيل ان يبعد والعلم بمنزوري وبه نظر لانا لو سلمنا وجود نظام
 الحياء لانا لنعلم انفسه وكم كانت شدة الاعتبارات في ان يكون انباء اعلى وجه حيا فالو اربعة
 وجه العلم وان يكون انباء اعلى وجه امر اجزا فالو لو قد علم بعد التروا والاستدلال ان في هذا
 قولنا شام منك من هذا القول ولا يصدق عليك الخواص يقول انك انما علمت على وجه الاستدلال
 لاسم والاحكامين هو يعلى التقدير فلا لاسم زنا الصالحين بل يولد كونه في الكل
 معللا بالرد والاولا ليس لكل بل هو صفة مغلط لا بد الا بالسادا فان ذلك على انباء امر

[illegible]

[illegible][illegible]

فقل هو عدوان والوصد الشحي قولنا في الانتاح مجبور به فيجوز منه والعري قولنا في مع العا
مستغل على جهالة محسبه والعري دلالة اسم قولنا في التبدليس مجمل ان يحكم كالتعصير والعري واما
التعليل فيجب ان كانت العلة قاصرة والحكم هو الفعل المبرر اذ لو كان المستلزم للقاء والقاصه متعدبه
وان كانت متعدبه والحكم هو المستلزم ولا كانت قاصرة وعلى الوجه الاول اذ كانت خارجة عما في المعايير اما ان
تكون وصفا لا اما كالتعصير البراءة فيكون تنجدها اما ان العلة ضرورية فيجب العادة كالتعصير
العصير فيكون العكس ولا يكون اما ان يتعلل اختيار اهل العري مثل قول النبي شكلا لاختيار النفس
الواحدة فالرد وهو المثل وايضا الوصد الذي جعل له اما ان يعلم وجوده بالضرورة كالإيمان فيكون
بالفعل فاما ان يعلم كونه من البرزخ فله شرك في الجمع وهذا في نفس الامر لا في العلم ولا يكون وهو ظاهر
واما العلة اما ان يعمل المكلف بالفعل المجرى للتصاير ولا كالعلة في رواية الامام وايضا العلة
والحكم ما اختصا به وعدت ان لا يقع بهما او الحكم في نفسه وعلى العكس وفي خلاف ذلك الحكم على
ثبوتيه وهو الذي يسمى بعلة التعليل بالمانع واختلفوا في انه هل من شرط وجوده التفتي وايضا
العدول اما ان كانت اوصاف لا يكون عدوانا اما كالتعصير وايضا المثل فيكون وجه الفاعل مثل كون
الصلح ناهية عن الجفاء ذكرنا في خبره في الحقيقة وقد يكون اماره للصلي كقولنا جفاء احد البراءة في
مصاديق مع اننا نعلم ان مصاديق البيع في الحقيقة معلل بمتابع الجمال ونقد التسليم ولهذا جاز ان يقع
عند بعضهم اذ المقتض الجمال في صحة التسليم كما نصير المشتري اليها وايضا انفق العلة الحكم في نقد على
شرط دارها المقتض اقتصاده والبيع على شرط الاضمان وقد لا يكون وايضا العلة قد يتناول لانات
الحكم في الانتاح فقط كاعده ومنع التنازع وقد يكون علة الانتاح والانتهاك فالبيع في ابطال النكاح
وقد تكون العلة توجب على الزوج الاعلى الزرع كالعده والبرء واما بدفعان النكاح ولا بدفعان وقد يكون
عونه عليها واعلى ان شرط العلة اقتصادها بله الحكم والامان في اقتصاد الحكم في الزرع او في افضاء
الخياره **الجزء الثالث في التعليل في الحكم** في اختلاف الناس في معرفة التعليل
في الحكم اوجه اربعة اولا ان يكون في الزرع او في افضاء الخيار او في ابطال النكاح
ان كانت العلة قاصرة اما في العدة فلا يجوز في الحكم ولا يجوز في العدة سواء كانت العلة مقصورة على
فاته لا الاستبعاد وان يقول ذلك في حرمه بالخبر لانه حكم ولا في استلزامه في الحكم حكمه بانه في الحكم
لاستلزام الاضمان لعمد الحكم الاضلاع الزرع واما في العدة فلا يجوز قطعا الانتاح وجوده في
الحكم في الزرع لا يثبت لو كان محال الحكم على الحكم لان الشيء الواحد قابل لافعالها معا وهو محال اما

[illegible]

چنداد

22

15. 10. 1914

10

20

وسرط عليها هم المنتهين للطرز المتعدد المتخصص العلل ان العمل الشرعي ما يكون عرفا للحكم
واما يكون عرفا عند اجتماع كل التبرير والشرط ولا اضافة الى الالوه والمجمل وكل تميز عرفا يكون
جزء العمل نعم قد يكون بعض هذه التبرير احدى في الوجود في بعض ما يجمع التبرير في الوجود
صفة اعني اضافة الى المثال والي المنقول لا يحتاج هذه الابهام وقد تأسس بعض التبرير دون بعض
يكون احدى بناسبه ولا يخرج المجموع عن كونه هو العرف لهذا التفاوت ولا يفرق بين الشرط والاب
البحث انه لا يصدق بعمل الاخر عن انسان ما لا يعرف ان شأنا وفي العرف والمناسبه اشتراكا
نسب العمل الى العمل الاخر الا في هذه نافية جازلة على تقدير تسمية خبر العمل او شرطها ومنهم من
دفع ان العمل ان عرفنا التصرف فاذل للتصرف على كونه متاخرا هو العمل وسائر التبرير العرف اعني
على ما يصدق به بشرط ان يعرف الاستنباط والمناسبه هو العمل والمعتبر في تحقق المناسبه والاب
جزء العمل والمناسبه بناسبه ولا يفرق من هذا الشرط وان عرفنا العمل بغير المناسبه في الالوه
الفرق والنزاع فيكون تسمية الاجماع على انه لا يجوز التعليل الاسم كالتعليل بغير خبر ان
العرف يستعمل في العلم العرفي بان مجرد الالفاظ لا تأثير لها في الاجماع وانما يصدق التعليل في
الاسم من كونه محال للتعديل كان تعديلا لا ينفك الاسم من البحث العاشر في التعليل
بالصناعات المتعددة المتعددة لا يجوز التعليل بذلك لاختلاف بعض التبرير لكونه متعلقا
شرعي في العمل انما هو الخلق المتفرقات لمرات الملك المتعدد في سائر اجزائه وهو قوله بعض واضع
وهنا ان كان في مخرج من سائر الالوه جازما مع الآخر فلا وجود حقيقي لما بين الملكين في الوجود
مدرسي لعرف ان التبرير قد يصدق كذلك لكونه في وقت حدوث الملك في وجوده والجله عند وجود
المجمل قد يصدق هذا التبرير في جازله الاثر فيكون ان من عليه التبرير يكون ذلك التبرير في الوجود
في وقت حدوثه والالوه لا يصدق في سائر الالوه لاختلاف الشرط لكونه لا يفرق في الوجود
في وقت حدوثه فيكون له اختلاف في سائر الالوه فيكون له اختلاف في وقت حدوثه وعلى التبرير الاول
حاجب في تحقق التبرير الى حين جازله لا يصدق في الالوه لان ذلك التبرير قد يصدق في الالوه
وقد يصدق في الالوه اما في الالوه لا يصدق في الالوه لان ذلك التبرير قد يصدق في الالوه
عديم وعلى التبرير الثاني فالمرور والالوه لا يصدق في الالوه لان ذلك التبرير قد يصدق في الالوه
وانما المتعدد على وفي الواقع لا يكون له وجود متعده حقيقه فيكون كلاما في وقت حدوثه
بناسبه التي حصل منها قوله بعض واضع في وقت حدوثه ليعمل عند اجتماعها هذا الكلام لعدم اذنه

يقينا في صورته دون الالوه الحكم ان يصدق في الصورة التي حدثت حكمها دون الصراط لان استناد
الحكم الى الحكم دون صراطها وهو محال لما في الالوه لا يستفاد الصراط لان كانا حكميا حكميا
وان لم يصدق في الالوه في حال غير الالوه مع العلم بان الحكم لا يستفاد لما في الالوه باستفاد الحكم
انه لم يصدق في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
انما لم يصدق في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
وهنا في كل صورته صراطها بغير التبرير في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
الثاني عشر في التعليل بالاصل العمل في سائر الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
لعله من غير ضرورة في الوجود كالتبرير في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
يعرفون فان الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
التعليل مجرد الامارات لا ينافي اذا كانت بعض الامارات فناء الالوه انما هو في وقت حدوثه في وقت حدوثه
عرف فيها ضرورة سائر الالوه عليها وتفرق العرف في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
تعديل الحكم الواحد بعلمين انما على تقدير جوازها ولا يقع تعديل في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
قد يصدق في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
العلمين متفرق على الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
المعروف بغير تميز لان المعرف في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
عشر في التعليل العدمي بالوجود في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
اولا ان يصدق في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
وهذا البحث متفرق على جواز تخصيص العمل فان الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
تقدير جوازها فانها يمكن بحسب المناسبه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
العدمي وكان في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
المناسبه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
المناسبه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
بغير تميز لان المعرف في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
اولا ان يصدق في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه

هذا العمل لا يصدق في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه

سلك هذه الصفة على سائر الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
اما في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
تقدم في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
حكم في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
اي يكون متعلقا على حكمه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
لا يكون له في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
كانت معرفته في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
تقدم الحكم في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
كلما امارات ولا يجوز انما في العرفية في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
ان يكون صراط حكمه المقصود في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
المتخصص في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
لونه شرع المتخصص في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
وجوده في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
الواحد في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
في الصورة في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
فانقصه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
او يخصه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
الحكم في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
وجوده في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
رأيه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه

المانع او فوات الشرط مع انشائها في حكمه وهو خلاف الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
مراسم الحكم المانع في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
فوات شرطها في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
وتبنيها مع عدمه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
مع وجود المتخصص في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
انشاء المتخصص في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
ومع فوات الشرط مع اعتبارها في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
بالتفصيل في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
ولا يصدق في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
معارضة متعلق بالانضمام فيه احوال المستقل في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
التعليل المانع في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
وعليه بما يتبعه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
المتخصص في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
بالتفصيل في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
لا يصدق في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
بالتفصيل في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
لمحذور في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
وجود المتخصص في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
لما ظهر من مناسبه المانع واعتباره في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
ولا يصدق في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
لمحذور في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
اولا ان يصدق في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
حصوله في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه
قبل مسع لتعليله بالانضمام في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه

هذا العمل لا يصدق في الالوه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه في وقت حدوثه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

لو صح تصويب المحققين لوجب عند الاختلاف في الاصلية الظاهرة والمحاجة ان يقتضي صحة اقتداء اولاد
من المحققين بالادعاء عند الماسح صحة قوله امامه في الفرض تصويب المحققين فيعلم الشارع فاق
الخاص في قولنا لوجبه كتحقيقه استبان في كتابنا بحيثين فانه بالعلم اليقيني بعد الزوج من حواله الزينة
يقود المراد به وبالعلم اليقيني المراد به تحريم الرجعية بحرم عليها من قبله فيها اليقيني وذلك من قبل
الشارع الذي يشرع شرعا وهو محال كذا في كتابنا في غير ذلك ونكحها اخصه بولي وامه اليقيني
الذين جعلوا الاوصية وهو محال واذا استغنى العاقل عن محققين فاختلنا استحصال العلم بغير ايجاد
كما وتركنا لغيره لعدم العلم ولو بعد ذلك الفصل عدم التصويب ودنا بالتحقق الاصح عنه دليل
والا فعدم الدليل الخاطئ فيناظر فيه حتى يفي على حكم الاصل فاختلنا في تصويبه اخصه بغير
حاجه والا حاشا وما نحن فيه فوجب ان يمكن نفسه اخصه القائلون بان الاصل في تعاقبه الوافق له لا خلاف
في الواقعه بغيره وان لم يكن له دليل قطعي ولا ظاهري فمن مكلفه الاظهار وان كان عليه ما يبيده احدا
وجب قدره المكلف على نفسه فيكون مكلفا بحصول العلم به ولو ان المكلف عليه بغيره حاشا فينا
ان لا يفعل فيمكن قائلنا وانما يصح قوله تعالى من علم ما نزل الله ما دليلهم الظاهرية
لم يمكن ما نزل الله فادلك فيكم الاشارة فيكون زاهلا لا ادفعها لانه تارك لاداءه فقال يكون
عاصيا والعاصي زاهل النار لقوله وهو عاصي وهو لا يدرك ما جازها والاعمال على
هذه الدوائر فتعلم انما دليل الحكم لا انما هذه العويات محصورة لان اول هذه امور احكام خاصة
ناسطة فيناظرها خرج فيكون متنيا لقوله ما جعل عليكم في الدين من حرج لانما قول عن رتبة
الاحكام دون عرض ادرك المسائل العقلية من عند نفسه انما اشارة فيها وكان يحط فيها لقوله
وفضلا لا شكنا هنا اذا سطر وجود الدليل وعدمه على مقتضى تبيين الحكم وجه القول فيناظر
لوان هذا حكم في غير ان يكون على دليل وطمع والثاني ما يطل بالمقدم مثله بيان الشريعة ان على
وحد الحكم ان لم يوجد على دليل اليقيني كانا المكلف به كليهما بالاظهار وان وجد عليه دليل اليقيني
يستلزم المدعى او ظاهرا استحصال التوبة في الدلول وان استلزم ظاهرا وان لم يوجد
بدون الدلول كانا استلزاما لظاهر وان لم يكن وجوده بغير الدلول في بعض الصور واستلزام
في صورة اخرى فان لم يتقدم كونه مستورا على انضمام مقتضى التوبة لم يلزم من غير حرج لان ذلك
التي يراه يستلزم الدلول وقائه لا يشكك في ما ناوله في التوبة وان توقف كان المستلزم للدلول
هو الصحيح لا مذهب فلا خلاف في المحرم ان اسك افتكاد المدلول استحصال استلزام الاشارة فيناظر

[illegible]

نحو التبرأة والتقسيم مع التمكن من التفرقة العلم فقول عن بطلان من قسمه التفرقة على خطه فلا بد من
الوقت ولو بعد مراد باليونان كخطه أصح مما لا يتصور استناداً من طرق اليونان أو من الاستناد
على قسمه ما يقتضيه إلى آخره فاما لا بد من التفرقة على خطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ
مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ
المسألة على طابع أو على الزمان مستعمل في وجه الاستدلال وما لا ينافي ما من المستند في
أحد من الأجر لم يستعمل في البرهنة بل هو على المبدأ بل قد لا بد من التفرقة على خطه لا بد من
والطابع بل قد لا بد من الخطه لأن الخطه بعد اطلاع عليها فاسد أو لا يفسد ولا بد من التفرقة على
البرهان استناداً على خطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
البرهان والتفريق حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ
قائه على خطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
وهذا ما لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
بطلان الخطه على خطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
لأنه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
عز الطرأ أو لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
خلفه وان يجوز أن يكون خطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
البرهان أو لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
استند على ذلك المبدأ لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
بطلان بعض تلك المبدأ لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
عليه ترك الخطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
الخطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
ما بعده وهو مستعمل في بطلان الخطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
له لكنه حصل الخطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
معلنا أن الخطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
أصحابه وقد كانوا على خطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
حتم على الخطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من
على الخطه لا بد من الاستناد إلى المبدأ الشريعة حتى يطرأ مادركم وانتم تعرفون الخطه على خطه لا بد من

[illegible]

بالتقريب

يقول اضع سموده وارجو المصابين بالمرض والاحتياذ بها جهزهم الله بالسلامة

—

[illegible]

[illegible]

الاول للتاسع نسخ المعلم بالظنون اما من غير العلم بالماضي على كماله المستند واما من
 بالماضي بعض ما هو تحت العلم بالعدم والابتن فبعضه عدم الشيء بغير حجة الا انما بالماضي
 الى الشيء الا ان يتجلى كون الماضي اخص من التقدم حتى يحجز التقدم ما دخل تحت الماضي
 وان جعلنا التاسع فان كانا معلومين لم يجز ان نرجع بقوله الاسناد واما بغيره ايجز ان يكون
 او يستبين ان الشيء لا لا تقدم هذا المظهر من الاسناد وليس من حرج ايجز على الاخر واما في
 يختلفان او تعارضان بل وجه وان لم يترجح احد على الاخر فاجب ان يتخير وان كانا مذكورين
 جاز ان يرجع بقوله الاسناد واما بغيره ان لم يترجح ما من حرج في التخيير وان كان احد معلوما والاخر
 مظلوما فاجز ترجيح المعلم لكونه معلوما وان رجح المظنون عليه ما يتبينه واما في حرج الشيء
 حتى جعل المتعارضين فاجب ما تقدمت ذكر ان يكون واحد معلوما والاخر مجهولا فان استدلنا ان
 فلانما في اخره فاجز ان ناسخ العلم التقدم في مورد تعارض وانما في العلم فان ناسخ العلم
 التقدم عن اخصه وانما عندنا في العلم على ما في العلم على كماله وانما في العلم فان
 كماله مقتصرا للعلم بالاخر وان جعلنا الساري حتى العلم على كماله وعندها يتبين الوقوف وان
 ايجز معلوما والاخر مظلوما فقدم العلوم على الظنون اجماعا الا اذا كان المعلم معلوما والمظنون
 حاشا وقد اجماعا فخصيص الطالب والسنة المتواترة بحجة الواحد وقد تقدم في المطلب الثاني
 في وجوده في الترتيب فقدمت من تقدم ان المتعارض انما في الاول الغلبة لما كان في
 تجزئ الواحد العلم او من بعض الموجودات كالاتي العادة واخبار والآحاد الخاصة فان الاول وان
 قطعي في سببه الا ان جلاله على موارد طلبة والتا والعلو اذا ثبت هذا فبقية المتعارفين
 في الخاب للعدد والسنة المتواترة بعض غير ما في الاول العلم والقطب ولاننا في الاول في الكتاب
 والسنة والاخر والنفاس عند بعضهم والاستدلال عند ارجح وجه الطريقة ترجيح فيها
فيما هو الاول في الترجيح بين الالة العقلية ووجه حجة فيها
 اما المقدم فاعلم ان الاول في الطبيعة لما استلخصت على نقل هو السند ومغزى هو الحق وسند
 عنه وكان العادة التي تقدمت ما يعود الى الراوي ومنه ما يعود الى بعض الروايات فمنها
 يعود الى الراوي اما ان يعود الى الراوي الى الترتيب او الى تركيبة وجه الطريقة ذلك كله في الترجيح
الاول في الترجيح احصل في الراوي له اعلم ان الترجيح في
 على الاخر بالنظر الى الراوي لما ان يقع ذكر الزيادة او باخبار العلم اما الزيادة او البنية
 فترجيح ان يكون قد اقرها الاخر فلهذا الغرض ذكرنا في حلال الترجيح في كل الترجيح

كذلك عليه السلام الا انكم تجزئ اليهود قبل علم رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يقاتل
وقوله عليه السلام فيمن غلبه الكفر حتى شهد قبل ان يستشهد فبطل الادارة حقته فبطل
وبالخاص في حق من عاهد النجاسة السادسة في بعض الادلة المتعارضة في
الخامسة من الدلائل انما ان يكونا عامين على الاطلاق او خاصين او كل واحد عام والآخر
الاربعه عامان يكونا معهما اعم من الاخر وجه واحد من وجهين والاول وجهه وعلى هذا المشار
معلوما او لا يكون واحدا معلوما كما ان يكونا عامين فان كانا معلومين فان علم
المتناهي وكان المدلول قابلا للشمع فان المتناهي ناسخا لمدلول القرآن والنسخ في ذلك النافع
وان منع من نسخ القرآن غير المتناهي وعكسه فانه يجوز ذلك بحسب لوقوعه في المتناهي ناسخا
لكن يبقى الراجح في الامور وان لم يقتل المدلول للنسخ في كل واحد من وجهي الراجح والغيرها وان كان
انك النسخ سببا لغيره لان اذا اوسع الجمع لم يتقلا التخصيص ولا يخرج احداهما من الآخر والاشارة
في العلم لا يقتضي الراجح ولا ما يرجح اليه الحكم بان يكون احدهما يقتضي التبريم او التاميم
يجري استدلاله بطل العلم بالطلب وان جعلنا الشرح وجعلنا الراجح اليه لانا يجوز ان يكونا وجهين
معها يكون ناسخا للمقدم ولا الراجح بطل العلم بالطلب وان جعلنا الشرح وجعلنا الراجح اليه لانا يجوز ان يكونا وجهين
او جعلنا الشرح وجعلنا الراجح بطل العلم بالطلب وان جعلنا الشرح وجعلنا الراجح اليه لانا يجوز ان يكونا وجهين
مع جعلنا الشرح يمكن اخبار احدهما يكون ناسخا وان كان العكس لم يكن النسخ ناسخا فان العلم بالطلب
المعلم متناهي كان ناسخا للمقدم وان كان العكس لم يكن النسخ ناسخا فان العلم بالطلب
وان جعلنا الراجح معين العلم لانه ان كان ناسخا كان ناسخا وان كان مستدرا لم يكن مستدرا وان
نعلم ان كان العلم راجحا في بعض العلم به على كل تقدير وبان ان يكونا وجهين ونقصهما لا نعتمد
في تبصير العام حتى ان يكون كل منهما عاميا وخاصيا باعتبار ان كان في العلم وانما يكونا وجهين
الاخير من قوله او ما ملكت ايمانكم وقوله عليه السلام نابع صلوته ونسبه بالصلوة اذا ذكرها
مع عليه السلام على الصلوة في الاوقات الحرة المودعة والاول علم في الاوقات خاصة بصلوة
النساء والثاني علم في الصلوة خاصة في الاوقات فان علم تقدم ارضا وكانا معلومين
او كانا المتناهي معلوما فان المتناهي ناسخا للمقدم علوه في العلم في كل واحد من وجهي التاميم والاشارة
وان كان اعم من وجهه لكنه لا يقتضي ان كانا العام من كل وجه فينتج كالحكم المتقدم والعام
من وجهه او لا يجوز التمسك وان كان المتقدم معلوما وجه الراجح في العلم عند علم وجه النافي

[illegible]

الحمد لله الذي
خلقنا من طين
الارض وخلقنا
من نوره

الحمد لله الذي
خلقنا من طين
الارض وخلقنا
من نوره

الحمد لله الذي
خلقنا من طين
الارض وخلقنا
من نوره



